

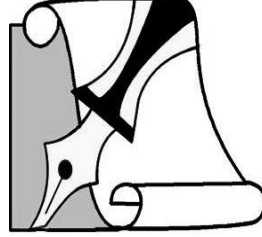


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



باحث للدراسات
ال فلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

طغت المعركة البطولية التي تخوضها المقاومة في جرد عرسال والقلمون الغربي، على التطورات السياسية الحاصلة في الجزء الثاني من شهر تموز الحالي.

وإذا كانت المعركة ستستغرق بعض الوقت قد لا يتعدى الأيام المقبلة، فإن مفاعيلها السياسية على الساحة المحلية ستكون كبيرة، وهي أبرزت عناوين هامة من المفيد التوقف عندها.

ولعل أولى تلك الدلالات تتمثل في ما أفرزته المعركة من تثبيت للثلاثية الذهبية: الجيش والشعب والمقاومة، يضاف إليهم هذه المرة الجيش السوري.

وبعد أربعة أيام فقط، وبكلفة شهداء غير كبيرة، تمكنت المقاومة من تحقيق تقدّم كبير على أرض الميدان. وثمة إيجابية كبيرة على صعيد سير العمليات التي طابقت التوقعات، حتى أنها كانت أفضل، وليس ثمة ثغرات، ما أدى إلى تحقيق الإنجازات الأفضل بأقلّ الأكلاف.

وليس ثمة ضرورة للاستعجال في تحقيق النتائج، مع أنه يبدو أنّ المعركة ستضع أوزارها قبيل الخطاب المقبل للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في ذكرى النصر، في ظلّ تقديم عددٍ من الشهداء، وكان ذلك متوقعاً نتيجة أنّ المسلحين كانوا يخوضون معركتهم الأخيرة، إضافة إلى الظروف القاسية للمعركة، بشرياً كانت أو على صعيد طبيعة المنطقة.

وإذا كان دور المقاومة معروفاً، وقد أكّده حزب الله في الأماكن التي خاض فيها معاركه سابقاً، سواء ضدّ العدو الإسرائيلي أو في وجه العدو التكفيري، فإنّ دور الجيش قد جاء مؤازراً.

ولم يقتصر دور الجيش على الشقّ الدفاعي، وحماية المدنيين، ومنع تسلّل الإرهابيين إلى داخل عرسال وجوارها، إنّما ثمة نيّة لدى المؤسسة العسكرية بالتدخل في المعركة تدخلاً مباشراً إذا قصفت المجموعات الإرهابية عرسال والمخيمات، وهو أمرٌ مُغاير لما كان عليه دور الجيش في العام ٢٠١٤ حين باغته المسلحون وقدم الشهداء والأسرى.

من هنا، فإنّ دور الجيش لا يأتي من فراغ، بل هو يملك تفويضاً سياسياً كاملاً من رئاستي الجمهورية والحكومة للتصرّف وفقاً لما تقتضيه مجريات المعركة، علماً أنّ رئيس الجمهورية ميشال عون يتابع مجريات المعركة، منذ بدايتها، بتفاصيلها كافة لحظة بلحظة، وسيتابعها حتى تضع أوزارها.

وقد اضطلع الجيش اللبناني بمهمة حصار المسلحين، مع السماح للمدنيين من نساء وأطفال في اللجوء إلى المناطق الآمنة هرباً من المعارك. وكان لمدفعية الجيش اللبناني دوراً هاماً في إقامة السدّ الناري الذي يقطع طرق تواصل واتصال المسلحين بعرسال وبمخيمات النازحين فيها، علماً أنّ هذا الأمر راود مخيلة المسلحين الذين ظنّوا أنّهم يستطيعون تكرار سيناريو شهر آب من العام ٢٠١٤.

ويُعدّ موضوع مراقبة مخيمات النازحين بالغ الأهمية لعدم تكرار هذا السيناريو يوم خرج المسلحون من مناطق المخيمات وهاجموا مراكز الجيش في المهنية ووادي حميد ووادي الحصن وغيرها. وهذه المخيمات أصبحت اليوم بعد انتشار الجيش على تخوم البلدة، في النقطة الخلفية لنقاطه، أي في خاصرته، لذلك فإنّ المراقبة المشدّدة ضرورية عليها منعاً لتعرّض المراكز لأي إعتداء من الخلف.

أما بالنسبة إلى المخيمات بعد حاجز وادي حميد والتي يعيش فيها نحو ١١٠٠٠ نازح بينهم عائلات مسلّحين يقاتلون مع التنظيمات الإرهابية، فيُعدّوضعها تحت مجهر المراقبة بالغ الأهمية، إذ ثمة من يحذر من تعرّضها للقصف من قِبَل المجموعات الإرهابية بهدف إتهام الجيش بقصفها وتوريثه بمخطّط عنوانه حقوق الإنسان والنازحين.

وقد قام الجيش خلال الأسابيع الأخيرة بكل الترتيبات العسكرية واللوجستية المطلوبة للمعركة، واستدعى ببرقيات من القيادة، جميع العناصر والضباط الخاضعين سابقاً لدورات وحدات خاصة كالمجوقل والمغاوير والتدخّل، كي يكون على كامل الإستعداد لمعركة ليست المفاجآت بمنأى عنها.

وصبّت الزيارة التفتّحية التي قام بها قائد الجيش العماد جوزف عون للقوى العسكرية المنتشرة في منطقة الطفيل ومحيطها في جرود بعلبك، في إطار التحضير للمعركة، وهي الأولى من نوعها لقائد للجيش لأحد أقرب المراكز المتاخمة لبلدة الطفيل الحدودية مع سوريا، غير عابئ بأصوات تعالت منتقدة للجيش بهدف التشويش عليه بعد مدهامته الأخيرة لبعض المخيمات.

وعلى الصعيد الشعبي، كان من اللافت أنّ ثمة انقلاباً إيجابياً، وإن حصل في شكلٍ متدرّج، على صعيد الدعم الشعبي للمقاومة.

ومن الممكن تحديد هذا التغيّر في المزاج الشعبي في البيئة المسيحية. وإذا كان التيار الوطني الحر بزعامة الرئيس ميشال عون قد تمكّن من وضع أسس هذا التغيّر منذ وثيقة التفاهم مع حزب الله العام ٢٠٠٦، فإنّ الأمور يبدو أنّها تأخذ منحى يعزّز الإيجابية مع اعتبار كثيرين، من شرائح شعبية وإعلاميين وفنانين ورجال أعمال وغيرهم، ما تقوم به المقاومة دفاعاً عن الوطن.

وقد وصف كثيرون شهداء المقاومة بأوصافهم التي تليق بهم، ومن خرج عن هذا الإجماع تعرّض لحملة من الهجمات دعتة إلى الإصطفاف مع أبناء وطنه من جيش ومقاومة.

وعلى صعيد البيئة السنيّة، يبدو هذا الأمر أكثر صعوبة، وقد أعطى رئيس تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري موافقته على العمليّة العسكريّة ووقّر الغطاء اللازم لها، لكن بعض صقور المستقبل لم يعجبهم هذا الأمر. لكن، يبدو أنّ الحريري قد تقصّد إصدار البيان المنشدّد من كتلة المستقبل النيابية قبيل لقائه، اليوم، الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وذلك فقط للإستهلاك الإعلامي.

وعلى الصعيد الشعبي السني، يبدو ثمة تغيّر، أو لنقل تعامل مع الواقع لدى البيئة السنيّة المعنيّة جغرافياً بالمعركة، ولم تخرج أصوات تهاجم المقاومة. ويبدو واضحاً أنّ الجميع قد نفذ صبره من الإرهابيين، ويودّون لو يتّم القضاء عليهم. طبعاً يُستثنى من هذا الأمر جهات متطرّفة بلبوس ديني ومدني، لكنها باتت هلى هامش الأحداث.

لكن، في المقابل، يُخشى من بروز تلك الأصوات المتطرّفة إذا ما تمكّن المسلّحون من اللجوء إلى مخيمات النازحين والإختباء بين المدنيين. عندها ستكون المقاومة أمام مأزق الظهور بمظهر حصار وقتل المدنيين، وهو الأمر الذي يجب على المقاومة التنبّه له بشكل كبير، عبر عدم تمكين الإرهابيين من تصوير المعركة بوصفها تجويعاً للمدنيين واستهدافاً لهم، وهو ما تمكّنت الدعاية الإعلامية للمسلّحين، ومن وراءهم، من تصويرها في أكثر من مكان في سوريا، كما في حلب وحمص ومضايا وغيرهم.

أما الجيش السوري، فقد قدم بنيران مدفعيّته البريّة وطيرانه، والدعم الجوي الكثيف والمؤثر الذي أحدث المفاعيل التدميرية المناسبة التي فاقت الانهيار المعنوي لدى الإرهابيين، فضلاً عن حرمانهم من الكثير من القدرات القتالية.

من هنا، تمكّنت هذه الرباعيّة من مفاجأة المسلّحين ومن يقف وراءهم، محلياً وإقليمياً ودولياً، وتحقيق انتصارات سريعة أدّت إلى انهيارات عديدة في صفوف المسلّحين الذين لمسوا أنّ ثمة منظومة متكاملة مترابطة تلاحقهم.

على أنّ الانتصارات لا يجب أن تُخفي تحديّات قد تطفو على السطح بعد انهيار المسلّحين في جرد عرسال والقلمون الغربي. ومن هذه التحديّات:

أولاً، استكمال المواجهة حتى النهاية، وعدم تمكين الإرهابيين من التقاط أنفاسهم وطلب أيّة هدنة.

ثانياً، الانقضاء على إرهابيي تنظيم داعش وإنهائهم سريعاً، وهم أقلّ عدداً، ونفوذاً إلى المدنيين، من جبهة النصرة.

ثالثاً، الحذر من إمكانيّة تحويل الإرهابيين المعركة من مواجهة عسكريّة إلى حرب أمنيّة عبر تحقيق بعض الخروقات في الداخل اللبناني، مع وجود خلايا نائمة في أكثر من منطقة أمنيّة وفي المخيمات الفلسطينية، حتى أنّ ثمة مخاوف من لجوء الإرهابيين، في حال نفاذ ذخيرتهم، إلى السلاح الأبيض لمهاجمة المدنيين أو اللجوء إلى عمليات الدهس، كما حدث في أكثر من منطقة أوروبية.

وأمام انتصار سياسي وعسكري وميداني واستراتيجي كهذا، سيكون العدو الإسرائيلي أكثر من يدرس هذا التطور النوعي.

ولعلّ قادة العدو سيدركون أنّ كل محاولاتهم لفصل لبنان عن سوريا، وتحييد الحدود بين البلدين عبر الجماعات الإرهابية لمنع التكامل الاستراتيجي بين أضلع محور المقاومة، ستؤدّي إلى الفشل.

من هنا، فإنّ فشل الجماعات الإرهابية ومن يقف وراءها هو نفسه فشل للإسرائيلي الذي يدرك أنّ الحروب الإستباقية التي تخوضها المقاومة، ومنها معركة جرد عرسال والقلمون، ستؤدّي إلى زيادة خبرة المقاومة التي انتقلت فيها من الدفاع إلى الهجوم.

وبهذا المعنى، فإنّ شرعيّة السلاح والمهمّة لا يمكن أن تتجزأ، وإنّما تمتدّ مظلتها من الحدود الجنوبية إلى الحدود الشرقية، في مواجهة أي احتلال وعدو.

أمّا على صعيد دلالات هذا الانتصار النظيف، فإنّه من دون شك سيكون كغيره من الإنتصارات التي قدّمتها قيادة المقاومة إلى اللبنانيين جميعاً، لكي لا يشعر أي طرف بأنّ الإنتصار موجه ضده، وإن كان هذا الأمر لم يمنع في الماضي من اعتبار المقاومة خصماً، لا بل عدوّاً، بعد انتصاراتها المتكرّرة. كما أنّ مردود الانتصار سيعود على جميع اللبنانيين، خصوصاً لجهة تحصين الأمن والاستقرار، وسيكون أهالي عرسال في طليعة الفائزين الذين سيستعيدون أرضهم المسلوبة وحرية حركتهم.

ويلخصّ رفع العلم اللبناني إلى جانب علم حزب الله، فوق أحد المواقع الإستراتيجية التي اقتحمتها المقاومة في الجرد، المدلول الأساسي لهذا الانتصار عبر تأكيد أبعاده الوطنيّة الشاملة، في وجه إرهاب، معظمه خارجي، يهدّد اللبنانيين كافة، بمن فيهم البيئة السنيّة التي خرجت منها تلك المجموعات.

بالنسبة إلى حزب الله، الذي سيتمكّن مع الجيش السوري من نقل تركيزهما إلى مناطق أخرى في سوريا، بعد حسم هذه المعركة، فقد رسّخ نفسه، على الصعيد اللبناني الداخلي، شريكاً أساسياً في الوطن كما في الدولة، وبرغم محطات عديدة ماضية قدّم خلالها التضحيات من دون تقدير من قبل شرائح لبنانية، فإنّ صورته اليوم مع المعركة قد ساعدت في تعزيز فكرته الوطنيّة، وإن كان هذا الأمر سيبقى يلقى الرفض من قبل البعض المُعادي لفكرة المقاومة من أساسها، أو من أولئك المتطرّفين مذهبياً أو الموالين لقوى مُعادية للمقاومة.

لكن الحزب سيبقى واحداً من المكونات اللبنانية، وهو الطرف الذي يدرك تماماً التركيبة اللبنانية وحساسيتها، والعمل على عدم شعور أي مكّون لبناني بأي خطر أو قلق على وجوده أو مصيره، يبدو ضرورياً، علماً أنّ الحزب لن يطالب بحصة أكبر من تلك المرسومة له في المعادلة اللبنانية، لا بل إنّ الحزب يبدو زاهداً فيها أيضاً.

في كل الأحوال، تشكّل معركة عرسال نقطة الفصل بين مرحلة وضعت لبنان تحت ضغط الإرهاب وتهديده، وبين مرحلة جديدة ينطلق فيها لبنان في اتجاه السلامة وتحصين الأمن والأمان والإستقرار الداخلي، السياسي منه على وجه الخصوص.

سلسلة الرتب والرواتب

في هذه الأثناء، إتخذ موضوع سلسلة الرتب والرواتب حيّزاً من النقاش العام بين مختلف القوى السياسية التي يبدو أنّها أرادت إقرار السلسلة قبل أشهر من موسم الانتخابات النيابية.

وقد أقرّت السلسلة في ما اعتبره كثيرون تحوّلاً جوهرياً في الثقافة الضريبية الرسمية التي استمرّت طوال عقود في لبنان، بعد فرض المجلس النيابي الرسوم على جهات مقنّدة، من دون أن يحول ذلك دون تأثر الطبقة المتوسطة والفقيرة بمفاعيل سلبية للسلسلة، إضافة إلى الموظفين في القطاع الخاص وأصحاب المهن الخاصة.

والواقع أنّه يمكن لنا مقارنة الموضوع من وجهتي نظر، الأولى تقدّر ما حصل بالإيجابي، بعد ترويض ما بات يُعرّف بـ"حيتان المال"، في خطوة أولى على طريق تحقيق نوع من العدالة الضريبية المنشودة، ذلك أنّ العدالة المطلقة مستحيلة في ظلّ النظام الإقتصادي اللبناني الحر.

ويمثّل هذا الأمر نوعاً من الإنعطافة الضريبية التي حصلت في اتجاه إلزام القطاع العقاري والشركات والمصارف بتأدية بعض واجباتها حيال الخزينة، علماً أنّ هذا الأمر حصل متأخراً جداً، برغم أنّ عدداً من النواب حاولوا جاهدين خلال الجلسة النيابية تجنب أساطير النظام الإقتصادي اللبناني تجرع هذا الكأس.

وقد حصل هذا الأمر في ظلّ مقاومة شرسة من قبل اللوبي المكوّن من تحالف مواقع نافذة، مصرفياً وسياسياً، سعى دون فرض ضرائب إنقلابية تصيب مكتسباته.

وقد تطغى إيجابيات هذا الأمر على سلبياته، في ظلّ ما يقوله البعض حول أنّ ٩٠ في المئة من الضرائب المُستحدّثة تطال الشركات الكبرى وشركات الأموال والمصارف والربح العقاري. وللمرة الأولى منذ عقود تدخل ضرائب على الشركات الكبرى، والتحسين العقاري، وأرباح المصارف، وفرض الغرامات على المخالفات على الأملاك البحرية، وهذه خطوات لم تستطع كل المحاولات الماضية تحقيقها.

كما من الممكن القول أنّه بمجرد إقرار السلسلة، فإنّ ذلك يُعدّ إنجازاً وطنياً، بعد خمس سنوات من الأخذ والرّد، وهو إنجاز يُسجّل للعهد الجديد وللحكومة ولللمجلس النيابي ويؤشّر إلى أجواء توافق في البلاد.

ويأمل كثيرون أن يكون لهذا الأمر انعكاساً إيجابياً على الوضع الإقتصادي يُترجم على المدى المنظور نشاطاً في الحركتين الإقتصادية والتجارية، علماً أنّ هذا الإنجاز حصل على ترحيب قوى نقابية كثيرة، ومعارضة نقابيين آخرين، في الوقت الذي ينتظر فيه الجميع تركيز الجهود في المرحلة المقبلة على إصلاح الإدارة وتفعيلها ومكافحة الفساد.

في مقابل ذلك، يمكن القول أنّ السلسلة شكّلت إخفاقاً في تجنّب الفئات المتوسطة والفقيرة مفاعيلها، خاصّة على صعيد زيادة الواحد في المئة على ضريبة القيمة المضافة التي تشمل كل الشرائح.

وإذا كان هذا الأمر يحصل على موافقة نقابية من شرائح لا بأس بها، وأخرى سياسية، فإنّ وجهة نظر مؤيِّدة للسلسلة تقول أنّ ما يخفّف من وطأة هذه الزيادة على الطبقة الفقيرة هو أنّ هذه الضريبة تستثني أصلاً الأمور الحيويّة التي تتعلّق بالناس كالطعام والشرب والطبابة والتعليم.

وإذا كان الأمر سيؤدّي إلى إرتفاع في الأسعار، وتراجع في القدرة الشرائية للمواطن، فإنّ ما يُصنّف بوصفه إنجازاً حول فرض الضريبة على أرباح الودائع المصرفية، والأرباح العقارية، يفقد معناه. ولا يستهدف ذلك فقط الطبقة الغنية وأصحاب رؤوس الاموال، بل سيطاول شرائح المجتمع كافة والحسابات المصرفية للمواطنين، خاصّة الذين قبضوا تعويضات وأودعوها في المصارف ويعتاشون من فوائد تلك الحسابات. ويأتي هذا الأمر من دون إعطائهم أية تقديمات في المقابل مثل التغطية الصحية الشاملة، وهو ما سيكون بداية فتح معركة تطال كل الملفات الاقتصادية والاجتماعية وتوحيد اللبنانيين حول مصالحهم المشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه، حتى الضريبة التي فرضت على الأملاك البحرية، لا تعدّ كبيرة وقد تعتبر مكافأة للمعتدين، بينما يمكن القول، في المقابل، أنّ الغرامات المالية هي أفضل الممكن، ولن تؤدّي إلى حقّ مكتسب للمعتدين.

على صعيد وجهة النظر المعارضة للسلسلة، يبرز توجّه لدى أحزاب ونقابيين ومجموعات شبابية في الحراك المدني، لمطالبة رئيس الجمهورية بإعادة قانون الإجراءات الضريبية إلى مجلس النواب، واستبدال الضرائب التي أقرّت بسلسلة ضريبية عادلة مرتبطة بخطة اقتصادية إصلاحية.

ويحصل هذا المطلب على تأييد مجموعات متناقضة في السياسة، والأهم، متناقضة في وجهة النظر الاقتصادية بين يسار ويمين، اجتمعت لمواجهة الظلم الضرائبي أو "التفقير".

ويبدو أنّ الأمر بحاجة إلى خطة اقتصادية إصلاحية شاملة تقوم على تحسين الجباية ووقف التهرّب الضريبي والهدر وضبط الجمارك، ويدعو البعض إلى فرض ضريبة تصاعديّة، يعارضها اللوبي الاقتصادي السياسي المواجه وعلى رأسه تيار المستقبل، كما يدعو البعض إلى فرض ضرائب استثنائية على الأرباح الاستثنائية ورفع الضرائب على التعديّات على الأملاك البحرية والنهرية. ويذهب الكثير من النقابيين إلى رفض الزيادة المختلفة بين القطاعات المستفيدة من سلسلة الرتب والرواتب، ما أدّى إلى ظلم أصحاب الحقوق.

وعلم أنّ فرض السلسلة سيؤدّي إلى فتح معركة رفع الحد الأدنى للأجور إلى مليون و٢٠٠ ألف ليرة، وإعطاء التقديمات الاجتماعية والعائليّة وربطها بالحدّ الأدنى لتشكل ٧٥ في المئة من قيمته، كما يشير العديد من النقابيين، الذين يقولون أنّ رفع الأجور سيُشكّل معركتهم المقبلة.

في كل الأحوال، يُعدّ ما حصل مكسباً للتيار الوطني الحر ولحركة أمل ولحزب الله، الذين منعوا "تطبير" السلسلة، في مقابل سير تيار المستقبل على مضض بالمشروع، وإخفاق حزب الكتائب الذي عارض المشروع من دون أن يتمكّن من منعه، وإن كان يودّ الطعن به، إضافة إلى إخفاق مماثل للقاء الديموقراطي، الذي تحفّظ على السلسلة.

وفي المحصلة، يبقى المحكّ في التنفيذ، في ظلّ الخوف من أن تأكل الزيادات في الأسعار وعلى الأقساط كل زيادة من دخل أعطته السلسلة، فتقتنص الدولة باليسار ما أعطته باليمين، لتعود دوامة المطالب والاحتجاجات من جديد، من بوابة القطاع الخاص هذه المرة ونقابات العمال والمهنة الحرة. وإذا كانت السلسلة

قد أُقرّت بأفضل الممكن، ثمّة واجب يقع على عاتق وزارة الاقتصاد ومصّلحة حماية المستهلك للتشدد في المراقبة وفي معاقبة المخالفين.